

إن وحدة الوطن هي قدر شعبنا
وضرورة لتكامل نموه وتطوره..
الميثاق الوطني

محافظةون لـ «الميثاق»:

المؤتمر معني بالحفاظ على هبة الدولة



التغيرات
ويوافقها الرأي محافظ ريمة علي الخضمي قائلًا: على المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام أن يقف وقفة جادة أمام التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها بكل أمانة ومسئولية وأن يقول كلمته.. وقال: حقيقة الأمر أن الوضع بحاجة إلى أن يكون الجميع في صف واحد وأن يلتصقوا لمواجهة المخاطر المحيطة بشعبنا وأن يكون المؤتمر العام السابع عملياً أكثر منه قولي وإصدار بيان..

■ تضم الدورة الثانية لانعقاد المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام اليوم كوكبة من أبناء الشعب اليمني من مختلف أرجاء الوطن.
يعول على المؤتمر العام السابع أن يكون تاريخياً يحدد مصير حاضر ومستقبل الوطن.. وفي هذا السياق أكد محافظون أهمية الوقوف بكل عزم وحزم أمام مزايدات بعض الأشخاص بخيار شعبنا بكامله في الوحدة والوقوف صفاً واحداً لحماية هذا المنجز التاريخي مصدر العزة والكرامة.
وأشاروا إلى أن الرؤية انضحت للجميع حول ماذا يمكن لنا الآخرون من أعداء الوحدة والتنمية وبالتالي لا بد من وضع العلاج المناسب لبعض المشاكل المتعلقة.. والمناقشة بشفاافية كاملة لئلا ناهو كائن وما سيكون.

s b · U WŞ f l ·

على ضرورة تصعيد المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام موقفاً قويا ضد دعاة الردة والانفصال ودعاة الإساءة الجسدية وايضاً ضد القوى التي تعمل على دعم هذه التفتتات الحاصلة في البلاد ومحاربتها وفقاً للدستور والقانون.. كما أكد على وجوب تصعيد مسوقفاً من الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تحرض ضد الوطن وتعطي شرعية للخروج ضد النظام.. وبما يعيد للدولة هيبته وسيادتها وأمن واستقرار الوطن.
وقال: اعتقد أن هذه أهم نقطة يجب التركيز عليها في الدورة الثانية لانعقاد المؤتمر العام والتنمية.

وأضاف: وينبغي النظر في هيكلة المؤتمر الشعبي فيما يخص التنظيمية من حيث انضباط الاجتماعات في المراكز والاتصال والتواصل المستمر ما بين القاعدة والقمة. وكذا التقويم والرقابة التنظيمية وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب التنظيمي.
وقال المحافظ فريد مجور: نريد من المؤتمر العام السابع مطالبة أعضاء اللجنة الدائمة الرئيسية والمحلية القيام بالتوعية المستمرة لكل أعضاء المؤتمر كل في إطار مركزه الانتخابي.
مصدر العزة
الشيخ كهان مسجهد أبوشوارب نوه إلى الأهمية البالغة التي يشكها انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام، وقال: لا بد أن يلامس المؤتمرين كافة القضايا المطروحة على الساحة والخروج بنتائج إيجابية تخدم الوطن والمواطن وتواصل عملية التنمية والتطور في كافة الأصعدة



□ علي الخضمي □ محمد العامري □ كهلان أبوشوارب □ فريد مجور

تجد طريقها للتنفيذ على أرض الواقع وعدم البعد عنها ولكن من أجل تحقيق مصالح شخصية.
القانون
أما محافظ البيضاء محمد العامري فيؤكد



المؤتمر الشعبي العام:

طاولة حوار واسعة ومدرة للممارسة الديمقراطية

اولك الخارجين عن النظام والقانون والمغرب بهم والذين مارسوا اعمالا ارهابية ضد الوطن، وذلك إيماناً من المؤتمر بإمكانياته أن يحقق بالحوار ما لا يمكن تحقيقه بالوسائل الأخرى وفي هذا السياق شكلت في أغسطس من العام ٢٠٠٦ لجنة من العلماء لتولي الحوار مع الشباب العائد من أفغانستان وغيرهم ممن لديهم فتاوات فورية مخالفة لما أجمع عليه جمهور علماء المسلمين وهو الأسلوب الذي انتهجه الحكومة ضمن سياساتها العامة وبروتوكولاتها لمكافحة الإرهاب، وذلك انطلاقاً من إيمان المؤتمر بأن سلاح الحوار أرقى وأقوى من سلاح العنف ذاته، وأن ثقافة العنف لا تدرج على عجز أصحابها في مواجهة الفكرية أو تصوره في القفرة على إقامة الحجة، وإدراكاً من المؤتمر بأن الحوار لا يتكبد في قوة العقل، ولا ينشأ إلا عن قدرة فكرية على مواجهة وضعية في الصدى بالرائي.
كما جسد المؤتمر انصاع صور الحوار في مسألة حل قضايا الحدود مع الدول المجاورة بالحوار المباشر من سعادة علي الخضمي وبالحوار غير المباشر عبر بركة التحكم من بركة أرتيريا.

سمة بارزة لتجاوز الخلافات
واعتمد المؤتمر الشعبي العام ولا يزال منهج الحوار مع شركائه في السلطة في بناء مؤسسات وسلطات دولة الوحدة، ولا يزال الحوار السمة البارزة والأسلوب المحكم والموجه لسلك المؤتمر في علاقته مع الأحزاب السياسية المعارضة تجاه مختلف القضايا التي تهم الوطن والمواطن.
وعقب الانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر من العام ٢٠٠٦ سارع المؤتمر الشعبي العام إلى دعوة الأحزاب المعارضة إلى الحوار الوطني حول مجموعة من القضايا التي وعدت بتبنيها في برامجه الانتخابية الرئاسية والمحلية، وفي فبراير من العام ٢٠٠٧ أقرت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام منطلقات واهداف الحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية، وكلفت الأمين العام للمؤتمر آنذاك الأستاذ عبدالقادر باجمال بإجراء الحوارات مع الأحزاب على قاعدة الدستور والقوانين النافذة وبرنامجه المؤتمر الشعبي العام لإيجاد برنامج التوافق الوطني المستقبلي.
وإنما ما تؤكد قيادات المؤتمر أن حرص المؤتمر على الدعوة إلى الحوار يأتي إيماناً منه بالنهج الذي قام عليه منذ تأسيسه. فضلاً عن رغبته وحرصه على إشراك جميع القوى السياسية في التوافق على قضايا المستقبل.

وخلال الثلاثة الأعوام الماضية شهدت الساحة السياسية اليمنية سلسلة من الجولات الحوارية المتفرقة مع أحزاب المعارضة وبقية أحزاب المعارضة حول الانتخابات في كل من صنعاء وعدن، وتخللتها العديد من المبادرات المؤتمرية لتجاوز الخلاف أمام تصليب أحزاب المشرك، وأسفرت مسيرة الحوار تلك عن توقيع المؤتمر مع الأحزاب المنحلة في البرلمان عدد من الوثائق منها اتفاق المبادئ في ١٨ يونيو من العام ٢٠٠٦، ووثيقة قضايا وضوابط وضمانات الحوار في ١٦ يونيو من العام ٢٠٠٧، ثم محضر مشاورات عن أواخر العام ذاته، وصولاً إلى اتفاق التصعيد للبرلمان أواخر فبراير من العام الجاري ٢٠٠٩.

■ منذ إعلانه في ٢٤ من أغسطس ١٩٩٢ تم توجيهاً لحوار وطني واسع، شاركت فيه مختلف القوى السياسية والاجتماعية، واجتمعت على (ميثاقه) الوطنية، والطلائع والنخب الفكرية كان المؤتمر الشعبي العام يومها - ولا يزال - طاولة حوار مفتوحة، وفتاة لتلاقي الأفكار والرؤى، ومدرسة ديمقراطية تتقن لحوار خياراً وحيداً لتجاوز المعضلات، ومنهاجاً، في أديبات المؤتمر وسلوكها وفي ممارساته التنظيمية الداخلية وعلاقاته بالأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية والخارجية.

wbF* > U0*

بعضونها الديمقراطي المعبر عن إرادة الشعب. وفي السياسة الخارجية يشدد (الميثاق الوطني) على ضرورة أن يكون للبلاد دور أساسي في التضامن العربي والإسلامي وأن يجعل من التفاهم والتجاوز أساساً لحل المشاكل بين الدول العربية والإسلامية، بدلاً من استخدام الوسائل التي لا يستفيد منها إلا أعداء الأمة العربية والإسلامية.
ومثلما أتم الميثاق الوطني -الليل الفكرية للمؤتمر الشعبي العام - بالوساطة والاتصال بين اليمن واليسار، ومثل أقصى الممكن، وأدنى المطلوب من غير إغراء ولا تفریط، فقد نمت على الصعيد العملي بين أوساط أعضاء المؤتمر تقاليد الحوار وأنماط السلوك الديمقراطي، وتنمية وصلات قنوات الأعضاء، وتبني المبادرات التي تحدث الأحزاب والتنظيمات على تكريس الخيار الديمقراطي، والنتائج مبدأ الحوار في شئونها الداخلية، وفي علاقاتها الخارجية.

الحوار: برنامج عمل مؤتمري
وجاءت أديبات المؤتمر الفكرية والثقافية والاقتصادية والإدارية وبرامج العمل السياسي مكملةً بالبحث والدعوات للحوار وإشاعة ثقافة الحوار وممارسته.
وفي هذا السياق يؤكد (برنامج العمل السياسي) للمؤتمر الشعبي العام في مؤتمره العام السادس الدورة الأولى يوليو ١٩٩٩، على تكريس قيم الحق والعدل والسلام، واعتماد الحوار وسيلة رئيسية لمعالجة التباينات السياسية الداخلية.
مؤكداً حاجة المؤتمر لمساندة كافة القوى السياسية، بمختلف قناعاتها، وضرورة العمل الوطني المشترك لكل القوى الخيرة والفاعلة في المجتمع، لتصحيح مسار العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وتجاوز كل أشكال التخلف والمظاهر السلبية، وذلك عبر الحوار البناء وإطلاق المبادرات الإيجابية للإسهام في النهضة التنموية الشاملة.
كما أكد برنامج العمل السياسي على توحيد الممارسة الديمقراطية وتواصل نقاليها في الحياة السياسية العامة، مشيراً إلى ضرورة تشجيع المجتمع على تأسيس وتشكيل المنظمات والاتحادات الجماهيرية والمهنية والإبداعية، وأن تتحول هذه المنظمات إلى مدارس ديمقراطية تنقل الحوار وترفض الأبوية والاستئثار.

وقاعدة لتعزيز الديمقراطية
وشكل الحوار عنصراً جوهرياً في عملية الإصلاح الاقتصادي

ومنذ تولية قيادة مسيرة الوطن عام ١٩٧٨، حمل الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام على عاتقه إيجاد ميثاق وطني تنفق عليه ليس فقط النخب السياسية، وإنما كافة شرائح المجتمع، وإيماناً بأن الحوار الواعي هو السبيل الوحيد لتجاوز المشاكل وتوليد الحلول والمعالجات، لتتطوّر في العام ذاته (وسع وأهم طاولات الحوار الوطني، تجسدت انصاع صوره بتشكيل لجنة الحوار الوطني من ٥٠ عضواً من مختلف الاتجاهات والاتجاهات السياسية والسياسية والفكرية، التي استغرقت زهاء عامين من النقاش والستغفص والحوار العميق، والجدل الواسع، حتى توصلت إلى صياغة مشروع مسودة الميثاق الوطني (الإطار الفكري للمؤتمر الشعبي العام) والتي لم يتوقف النقاش حولها عند هذا الحد، بل امتد إلى إشراك الشعب في استفتاء شعبي بالآراء والملاحظات والمداخلات في ساحات جماهيرية ومؤتمرات حوارية مصغرة، عمدت ربيع الوطن على مدى (١٥) يوماً، استوعبت خلالها التعديلات والملاحظات، ومن ثم إعادة صياغة المسودة في صورتها النهائية في أكتوبر من العام ١٩٨١، لتلوح مباحث ٤ سنوات من النقاش، وتبادل الآراء بأبواب (الميثاق الوطني) في ٢٤ من أغسطس ١٩٨٢، بمصفاة وطنية أذابت جليد الخطر، وشملت مظلة أمانة أمام جميع القوى السياسية، للتعلم تحت الضوء وتجاوز الأقيسة المظلمة، وسرايب السرية.
وهكذا استطاع (المؤتمر الشعبي العام) المولود من رحم صخب النقاشات والحوار طويل المدى، الإسكاف بخيوط التباينات الفكرية، وتأسيس بيئة سياسية قابلة لتعدد الرؤى، فكان أول من كسر القيد المفروض على ممارسة العمل السياسي والحزبي، وأخرج الأفكار المكتوبة والممارسات السرية المختلفة الخيارات إلى العلن، وكان صاحب الإمتياز في استمرار وتنمية منهج الحوار، وصولاً إلى التعددية السياسية والحزبية في ظل دولة الوحدة المباركة، والتي جادت كثرمة لجهود حوارية طويلة بذلها المؤتمر الشعبي العام مع مختلف القيادات السياسية -الحزب الاشتراكي اليمني آنذاك- مصحوبة بعزيمة وإرادة القيادات السياسية في الحزبين الحاكمين.

تقاليد وممارسة
ولأنه جاء خلاصة مسيرة أعوام من الحوار، ونتاج سلسلة من الحوارات الوطنية الجادة، فقد أولى (الميثاق الوطني) اهتماماً خاصاً بالحوار، وحظى بمساحات واسعة في ضمايمه، مؤكداً في حقيقته الثالثة (أن الحوار الواعي هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق حياة أفضل للجميع).
وتحت عنوان (الوحدة الوطنية) من الباب الثاني المعنون (بالإنسان والوطن) يؤكد الميثاق الوطني أن الاتفاق على القضايا الأساسية هو الوسيلة الوحيدة للتغلب على كل الظروف التي تؤدي إلى تسيان المجتمع، واختلاف التصور وعدم التوافق، مما يؤدي إلى تناقض أساليب التحرك لمواجهة الأخطار التي تهدد المجتمع).
وفي سيميل لتجاوز كل التناقضات يؤكد الميثاق الوطني أن العمل بالأسس الدستورية والإتزام بالسياسات الحوار الواعي، وتوقير المناخ الديمقراطي الحر التريزه، هو السبيل الوحيد لترسيخ الوحدة الوطنية